# التطرف والإرهاب: نحو مواجهة فاعلة

## تمهيد:

تعيش ليبيا منذ 2011 أوضاعا سياسية واقتصادية وأمنية يمثل اختفاء الوجود الفاعل للدولة أبرز خصائصها وخاصة انهيار احتكارها للعنف والسلاح. وقد ازدات الآثا ر السلبية لهذا الاختفاء بفعل التدمير المستمر للمؤسسات الأمنية والعسكرية والحيلولة دون إعادة بنائها وهيكلتها أو إنشاء مؤسسات جديدة بينما استحوذت ميليشيات مختلفة الأهداف والتوجهات على فضاء العنف والسلاح المشروع وغير المشروع. تعمقت الانقسامات الأفقية والعمودية التي تلت فبراير 2011 وما ترتب عنها من صراعات وتدخلات خارجية من الدوافع والأسباب وشجعت محفزات التطرف المؤدي للعنف، والعنف المتعدد المشارب خاصة مع حالة من الانهيار الاقتصادي والتفتت الاجتماعي وتراجع الخدمات الاجتماعية الهامة وفي مقدمتها التعليم.

وعلاوة على أن الظاهرة المميزة لليبيا بعد2011 هي الارتباط القوي بين العنف والإرهاب ومجموعة العقائد أو المواقف الإيديولوجية النابعة من رؤى متطرفة وتفسير جامد للدين، وخاصة في علاقته بالفرد والمجتمع والدولة والسلطة والآخر، فإن الظاهرة الأخرى التي لا مناص من الانتباه إليها هي تعمق الصلة بين التطرف العنفي، أو الإرهاب من ناحية، وتصاعد مستوى ودرجة ونطاق مشاركة الفاعل الأجنبي من ناحية أخرى. وإذا كان التطرف وأفعاله والإرهاب المعبر عنه منذ 2011 قد توجه في البداية لاستهداف رجال الجيش والمؤسسات الأمنية، فقد لاحظنا لاحقا تحولها لتكتسي طابعا أكثر شمولا وليستهدف الإرهاب مجالات وفئات مختلفة لم تقتصر على رجال القضاء والنيابة بل شملت أيضا النشطاء والصحفيين والزعامات الاجتماعية والقبلية.

لقد أظهرت التجربة أنه ورغم اتساع دائرة المستهدفين، فإن الهدف الأساسي للإرهاب يظل مرتكزا على الحيلولة دون نشوء أي ترتيبات أمنية أو سلطوية لا تستحوذ فيها الأطراف المتطرفة على اليد الطولى. كما أن أحد الخصائص المميزة للإرهاب في ليبيا هو أنه يتعدى دائرة الفعل الفردي الناجم عن التطرف أو الحرمان ليكون فعل جماعات منظمة ذات رؤية وتوجهات وقيادات معروفة ، بل وفي حالات

معينة يسهل التعرف على داعميها من الخارج سواء كانوا دولا أو تنظيمات عابرة للحدود. كما ان من أهم الخصائص المميزة لنشاط الإرهاب المستند للتطرف في ليبيا اندماحه الظاهر في أعمال الجريمة التي شملت كما بينت تقارير كثيرة عمليات الخطف والاستيلاء على الأموال العامة والخاصة وأنشطة التهريب للسلاح والسلع والبشر عبر ادارة عمليات الهجرة غير الشرعية أيضا.

إن هذا التنوع والاتساع الذي يسم ظاهرة التطرف والإرهاب، يجعل من عملية المكافحة تحديا أكثر صعوبة، لكنه يؤكد في ذات الوقت أن المكافحة لابد أن تتجاوز النماذج التقليدية حيث مكافحة الفعل الإرهابي من خلال الاعتماد على المواجهات الأمنية أو العسكرية التي تقتصر عمليا على التعامل مع البعد الظاهر لهذا التهديد بينما تبيقى مشكلة التطرف المولد للإرهاب قابلة للتمدد والانتشار والتجذر في المجتمع وتلون الأفكار المتداولة بين فئات الشباب بشكل خاص ، وهم أكثر الفئات العمرية قابلية للتعبئة وأقلها لأسباب ترتبط بتنامي الهوة التي تفصل بين مستوى التوقعات ودرجة الإحباط المقابلة لها.

إن ما يعيب المواجهة الأمنية أو العسكرية هو تعاملها مع قضية التطرف وخاصة التطرف العنيف، وهو دينامو الإرهاب، يظل تعاملا لحظيا ويتصف بالانتقائية أحيانا، بينما تغيب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف ليبيقى الاهتمام بالتطرف ضمن الدوائر المعنية بمكافحة الإرهاب وعندما تسعى تلك الدوائر للتيقظ إلى ما بين التطرف والإرهاب من ارتباط ، فإنها غالبا ما تقع ضحية الانتقائية أو ردة الفعل حيث تضطر لتوجيه قواها وجنودها إلى ميادين يحددها الفاعل الإرهابي وبتوقيته أيضا.

## التفريق بين التطرف والإرهاب

يمر الإرهاب عادةً عن طريق بوابة التطرف الديني الذي يمثل جوهر التطرف في بلادنا حيث سلسلة خطوات تبدأ بالتدين ثم التشدد ليصل الفرد الى التطرف. لكن الامر ليس بالوضوح ذاته عمليا حيث لا يوجد خط منتظم من الناحية الزمنية ولا يوجد مسار محدد لعملية التحول من متدين الى متطرف او متطرف عنفي فارهابي. ولا يقتصر هذا على المخرجات، بل يشمل المدخلات ايضا فالأسرة ليست بالضرورة سبباً في التطرف ، سواء كانت أسرة متشددة أو متدينة ، أو متماسكة او مفككة. هنا نجد امثلة لافراد من اسر متنوعة متدينة وغير متدينة تفاجأت ان أبنائها قد تحولوا الى ارهابيين ، وهنالك متطرفون ارهابيون ينتمون لمستويات تعليمية واجتماعية واقتصادية او طبقية متنوعة او يأتون من مناطق جغرافية مختلفة. اي اننا امام تنوع واسع

للخلفيات الاجتماعية او الجغرافية وهوما يبين ان التطرف يقف دون حدود الافكار والمفاهيم والسلوك دون ان يصل الى مرحلة العنف، وهوما يجعله اوسع من الارهاب واكثر انتشارا.

مواجهة الإرهاب تأخذ أبعاداً قانونية وأمنية فتولي اهتماما بالغا بالمظاهر او المخرجات بينما تتغافل عن الاسباب والدوافع او المدخلات وهذا تفرضه طبيعتها كمعالجة امنية لا يمكن ان تشمل العلاج او الوقاية بمعناها الواسع او ذي الطبيعة الثقافية. مواجهة الارهاب هنا لا تشمل مكافحة التطرف اوالتشدد حيث المعالجة اكثر اتساعا واوسع نطاقا وتحتاج لمنظور شامل متكامل. الاختلاف في المقاربة يجد تبريره في الفوارق بين الارهاب والتطرف الذي يكتسي اهمية كونه يوفر مجالا يسمح بالعمل على المقاربة الوقائية، قبل العلاجية، ومواجهة المدخلات قبل المخرجات، ويضعنا أمام شروط الظاهرة وجذورها لا فقط نتائجها ومظاهرها، ويخرجنا من دائرة الترقب والانتظار لكل متطرف حتى يصبح إرهابي، فهو يمكّننا من عملية "قطع الطريق" إن أمكن.

كما ان التمييز بينهما يساعدنا في الانتباه الى المراحل او الخطوات التي يمر بها المتطرف حتى يصبح ارهابيا. ان تحديد درجة المتطرف على سلم يبدأ بالتعاطف وينتهي بالعمل الارهابي يحدد نوع او طبيعة وتوقيت ودرجة العلاج ونوع الاسلوب الخاص بكل حالة او درجة. ولا شك ان الخلط بين الاتطرف والارهاب قد يؤدي إلى نتائج عكسية، مثلاً أن يكون هنالك فرد مبتديء ومتأثر حديثاً بالفكر الداعشي ويحاكم بتهمة الترويج لهذه الأفكار، وفي السجن سيوضع مع الداعشيين مثلا وهو ما يجعلنا في وضع وكأننا نقوم بمساعدة الارهاب حيث نوصل لهم المجندين بدون عناء ليحولوهم الى ارهابيين او دواعش بسهولة.

لذلك فان مواجهة التطرف وثقافته لا يمكن تحقيق اهدافها فقط بالاعتماد على الندوات والمحاضرات او بخطب الجمعه والمناسبات بل اننا بحاجة لجعلها عملية مستمرة وتحقق تراكما وهو ما يستلزم عملا ثقافيا ورياضايا واجتماعيا وتعليميا وتربويا. انهذا يجد مبرره في ان التطرف والارهاب لا ينفصلان عن الواقع المعاش والشروط الموضوعية لذلك الواقع. التطرف مزروع في واقع يعيشه الناس وهو ظاهرة تعبر عن المجتمع والقوى الفاعلة فيه وخاصة تلك التي ترتدي

الثوب الديني. لذلك فان معالجة الخطاب الديني لا بد وان تتم بالتوازي والتكاملمع الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي والنفسي.

## مكافحة الارهاب في ليبيا: على من تقع المسوولية؟

إن مكافحة الارهاب تقودنا مبدئيا وقبل الدخول في التفاصيل الى أهمية طرح أسئلة أساسية تتعلق بإشكالية الإرهاب وعمقها التطرفي وسبل مواجهتها والمؤسسات أو الجهات التي ينبغي أن يناط بها الأمر خاصة وأننا أمام إرهاب يكتسب طابعا مدنيا أيضا. ومن هذه الأسئلة الأساسية ما يتعلق بمن يتولى مكافحة الإرهاب، هل هي المؤسسات الأمنية ضمن وزارة الداخلية أم الجيش؟ إن هذه المسألة تكتسي طبيعة خاصة في ليبيا بالنظر إلى ما يقوم به الجيش منذ انطلاق عملية الكرامة في مكافحة الإرهاب الذي اتخذ تعريفه شكلا فضفاضا ولم تتحدد علاقته بدقة بالتطرف ولم يستند إلى تقدير موضوعي وميداني للصلة بين العنف والإرهاب وغياب مؤسسات الدولة من ناحية، ومستوى الإحباط خاصة بين الشباب أيضا من ناحية أخرى.

إلا أن ما يثير التساؤل هو أنه ورغم الظروف الخاصة لليبيا فلابد من التنبيه إلى أنه ليس من مهام القواة المسلحة والجيش مكافحة الإرهاب فتلك مهمة تقليدية للشرطة وأجهزة الأمن المعنية بالأمن والنظام داخل الحدود. تقسيم هذه السياسات إلى ثلاثة مجموعات، تتمثل المجموعة الأولى في السياسات المتعلقة باستهداف الإرهابيين أنفسهم، وتنصرف المجموعة الثانية إلى السياسات الخاصة بتعويض المتضررين من العمليات الإرهابية ومن عمليات مكافحة الإرهاب، وتتعلق المجموعة الثالثة بالسياسات الخاصة بمنع استمرار الارهاب كمصدر تهديد للأمن القومي.

وبصرف النظر عن المشكلات التي يمكن أن يسببها قيام الجيش بهذا الدور، والتي تجد مبررها في حالة الانهيار التي عانت منها المؤسسات الأمنية وأيضا بفعل ارتفاع معدل تسليح الجماعات الإرهابية وامتلاكها للأسلحة الثقيلة فإن قيام الجيش بهذا الدور ينبغي أن يكون مؤقتا. لاشك أن ليبيا لها خصوصيتها حيث لا مجال لقيام الشرطة والمؤسسات الأمنية بدورها الذي يستلزم تأسيسه أولا تحرير البلاد من قبضة الإرهاب حيث يصبح ما يقوم به الجيش مماثلا للدور الذي تلعبه الجيوش في مواجهة الاحتلال الأجنبي. في هذه الأوضاع لا مجال لقيام الشرطة والمؤسسات الأمنية بدورها لهذه الأسباب الموضوعية والعملية لكن الجيش لابد أن يضع في اعتباره تزامن عملية التحرير مع عملية إعادة بناء

وتأهيل المؤسسات الأمنية والشرطية وتوفير البيئة المناسبة لعودتها لممارسة مهامها فور مغادرته ميدان المعارك.

إن لمغادرة الجيش المناطق المحررة وتسليمها للمؤسسات الأمنية والشرطية اهمية أخرى تتصل بنجاح مواجهة الإرهاب ذلك أن الوجود المادي للجيش لا يقلل بالضرورة من قدرة الإرهابيين على تنفيذ عملياتهم بل أنه قد يحوله إلى هدف سهل المنال. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة قي ليبيا حيث المساحات الهائلة والتباعد الجغرافي بما يجعل العمليات اللوجيستية أكثر تعقيدا وتستغرق وقتا يفوق الوقت الذي تستغرقه الجماعات الإرهابية لتنفيذ هجومها التالي كما ظهر بوضوح في حادثة قاعدة براك الأخيرة.

ومع أننا مضطرون للاعتماد على القوات المسلحة إلا أننا لا بد أن نكون متنبهين للتداعيات التتي قد تترتب على ذلك في المناطق التي يتواجد بها الجيش في مواجهة الارهاب. مصدر هذه الاشكالية ان المقاربة العسكرية تستند على تحقيق الانتصار بفرض السيطرة التامة على الأرض وهو ما يمثل عبئا على موارد الجيش من ناحية إضافة إلى احتمال حدوث أخطاء بسبب ارتفاع معدل الاحتكاك بين المدنيين والجيش في مناطق الإرهاب وهو ما قد يتخذ ذريعة لتبرير أخطاء العسكريين بحق المدنيين وهو ما قد يقود في النهاية إلى إضعاف درجة شعبية وتعاطف المواطنين مع الجيش في محاربته ضد الإرهاب بما لا تفيد التبريرات في مواجهته.

لقد بينت التجربة أن الأخطاء التي ارتكبها الجنود ورغم تبريرها بكونها ترتبط بالمعركة ضد الإرهاب، قد أساءت لسمعة الجيش ومركزه وتم استغلالها في التشهير به عالميا وفي رفع دعاوى جنائية في محافل دولية خاصة. هنا لابد من التنبيه إلى أهمية إعادة بناء وتأهيل وتفعيل دور المؤسسات الأمنية التباعة لوزار الداخلية في مكافحة الإرهاب لتصل إلى مستوى يسمح لها بالتعامل مع الإرهابيين كمجرمين وفقا للقانون وليس كمحرمي حرب. إن هذا يعني اولا عدم إمكانية استمرا ر حالة الانفصال شبه التام بين الجيش والحكومة المؤقتة التي تبدو وكأنها تعيش في عالم آخر ولايكاد المواطن يسمع عنها إلا أخبار الفساد والخصومات والترهات الشخصية.

هذا العجز لم تفلح ولن تفلح خطوة الجيش بتعيين إدارات عسكرية في معالجته ، بل إنها استغلت رغم مبرراتها الموضوعية والقانونية في الانتقاص من رؤية الجيش ومقاربته للأزمة ،لا وبل استخدمت للتدليل على سيطرة النزعة التسلطية ومنافاة الديموقراطية لدى الجيش وقيادته وقد بدا ذلك واضحا حتى

في الأوساط المؤيدة تقليديا للجيش وفي مواقع التواصل الاجتماعي الداعمة له. إن المؤسسات الشرطية هي الأقدر على تطبيق استراتيجية لمكافحة التطرف والإرهاب بحكم موقعها التقليدي وقدرتها على التعايش مع المجتمع المحلي وما قد يتوفر لديها من معارف أو خبرات متراكمة أو مستعارة من تجارب أخرى تسمح ببناء علاقات تسهم في تمتين قدرتها مثل بناء علاقات تحول بعض العناصر المرتبطة بالتطرف والأرهاب إلى مصادر معلومات وهو أمر حيوي يصبح أكثر فاعلية كون الإرهابيين والمتطرفين ينتشرون بين المدنيين. هذا لن يتحقق في ظل الحكومة الحالية وما تعرضت له وزارة الداخلية من تذبذب وعم استقرار.

تثير استراتيجية مكافحة الإرهاب إشكالات أخرى ترتبط بالتصاق هذا العمل الذي يهدف لتحقيق الأمن بمجال الحقوق والحريات. لقد بينت التجربة أننا في المرحلة الانتقالية نشهد تصاعدا للمطالب الخاصة بالتوسع في الحريات والحقوق وتصبح الناس أقل استعدادا للقبول بتقليص هامش الحريات. لذلك شهدنا اتساع موجة الاحتجاج والرفض بل النقد الصريح للقوات المسلحة عندما تم تبني إجراءات استثنائية مثل فرض قيود على السفر أو تكليف إدارات عسكرية للبلديات. بدا واضحا الاستعداد لرفض هذه الإجراءات التي كان المتوقع أن تزيد من شعبية الجيش كونها ترتبط بمواجهة حالة انعدام الأمن.

إن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة هذه المقاربة ذلك أن مبرر مواجهة الإرهاب لا يمكن أن يستند فقط إلى هذه الخطوات، بل لابد أن يشمل أيضا الاهتمام بالإجراءات غير الأمنية في مكافحة الإرهاب في المدى القصير وهي هنا لابد أن تستند إلى سياسات وبرامج وقائية وردعية مثل ضبط الإجراءات الأمنية في المنافذ السيادية وفي مداخل المدن الرئيسية وتتبع مصادرالتمويل للجماعات الإرهابية والبرامج الإعلامية والفكرية وتطوير البنية القانونية ذات الصلة إضافة إلى تطوير الخطاب الديني وقيادة حملات شاملة تقدم طروحات فقهية متماسكة تضحد حجج التطرف الإرهاب. كما لا ينبغي أن يغيب عن الذهن أهمية قيام وزارة التربية والتعليم بدورها بما يقي الطلاب من أفكار التطرف إضافة إلى تثقيف الهيئة التعليمية وتفعيل برامج الشباب لتتجه إلى بناء الشخصية ومواجهة أفكار التطرف.

وتبرز من بين ثنايا التجربة جملة من الدروس التي لا بد من توظيفها وهي المتعلقة بتوثيق جهود مكافحة الإرهاب وما تحقق من نجاحات. هنا يبرز دور المؤسسات الأمنية والقضائية في تمتين المكافحة والوقاية أيضا من خلال عملية التحقيقات المهنية التي ينبغي أن تجرى مع الإرهابيين ومتطرفي العنف والتي ينبغي أن تجرى بشكل قانوني ومنهجي صارم يسمح باستخدام نتائجها كأداة فاعلة. هكذ مثلا نجد

أن التحقيق المهني يمكن أن يقدم الأدلة الدامغة عل تورط تنظيمات أو أشخاص في الإرهاب وهذا ما يمكن أن يفيد في مواجهة الجماعات التي تدعي أنها لا علاقة لها بالإرهاب وأنها تقبل الدولة المدنية بينما هي في واقع الأمر تحرك الإرهاب فكرا وتمويلا بينما تقبع قياداتها بعيدا عن طائلة الجيش أو المؤسسات الأمنية.

إن هذه مسؤولية للمؤسسات الأمنية والقضائية ولا بد أن نلاحظ أن القضاء لم يصدر حتى الآن أحكاما ناجزة على مرتكبي الإرهاب أو لم يقدم أحكاما دامغة عن تورط أشخاص أو تنظيمات في قيادة وتمويل الإرهاب. إن ذلك وإن كان مقبولا قبل إنجاز عملية التحرير لغالبية المنطقة الشرقية لا يمكن القبول به بعد ذلك فهو حيوي في المواجهة وضروري لأغراض مختلفة. إن لذلك صلة بما تم التنبيه إليه في المفتتح من أن المواجهة المادية لا تفلح وحدها في مقاومة الإرهاب وخاصة المستند على افكار التكفير والضلال فالنجاح مرهون أيضا بمواجهة مصادر التمويل المالي والفكري كما أن الاستناد إلى القضاء وإذاعة الأحكام يحد من فرص نشوء مناخ وذهنية أمنية ضارة تتجه للاتهام دون دليل فتعصف بحقوق الناس بحجة المعركة مع الإرهاب.

وبقدر ما يمكن أن يسجل من نجاح في تحرير جزء من البلد من احتلال الإرهاب والتطرف فإننا مازالت تفصلنا مسافة شاسعة لنحقق أي نجاح في مواجهة تراكم جهود الجماعات الضالة التي نجحت في غواية قطاعات من السكان وخاصة من الشباب باسم الدين بينما هي في الواقع تروج لفهم مغلوط للإسلام. ان ما تنشره تلك الجماعات بوسائل مختلفة يبدو على بعضها نبل المقصد يجعل من الجريمة الإرهابية جهادا في سبيل الله وهو ما يجعل الشباب بالذات فريسة نمط تطرفي كامن ينتظر اللحظة المناسبة للانطلاق وينتهز الفرصة لتنظيم القوة وتوحيد الصفوف استعدادا لممارسة العنف حيثما وأينما سنحت الظروف.

إن هذا البعد خطير للغاية خاصة وأن تحول الشاب من محبط الى متطرف قد لا يتطلب أكثر من مجرد علامة تفضيل أو متابعة(Like/Follow) عبر صفحات وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت الجماعات المتطرفة تعتمد عليها بشكل خاص وحيث الانضمام إلى جماعات التطرف ةالإرهاب لا يستدعي في كثير من الأحيان الانتقال إلى معسكرات التدريب، فالانتشار الهائل لمواقع التطرف الإلكتروني يجعل هذه المهمة أكثر يسرا. وقد بينت الدراسات توسع داعش في الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي في الدعاية والتجنيد أيضا. ولعلنا في ليبيا لسنا استثناء ، فمع ازدياد مستخدمي

الفيسبوك ليصل إلى أكثر من 55% من السكان، لن يصبح غريبا ما نشهده من نشاط عال ومكثف للجيوش الإلكترونية للمتطرفين والإرهابين والحملات الناجحة في حالات كثيرة التي تنظمها ضد الجيش خاصة بعد نجاحاته في تحرير اغلب شرق البلاد من هيمنة التطرف والإرهاب.

إلا أن أخطر ما يمكن التنبيه إليه في هذا الجانب هو أنه وبسبب انحسار المساحة الجغرافية للإرهاب في شرق البلاد، فإن هناك فرصا كبيرة لازدياد عدد الجيوش الإلكترونية وتكثيف أنشطتهم وانتشار نمط جديد من الإرهاب هو الإرهاب (بدون قيادة) حيث جماعات صغيرة العدد يتبنون الإرهاب دونما حاجة لقيادة فكرية أو عملياتية وهو نموذج ليس غريبا على المنطقة العربية فقد انتشر في دول الخليج بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وخاصة عبر نموذج ما صار يعرف "الذئاب المنفردة" وهو ما يتوقع مواجهته بعد انتهاء عمليات تحرير مدينتي بنغازي ودرنة وحيث يمكن ان تنشط خلايا صغيرة **يصعب تحديد القيادات الميدانية أو الدينية لكل منها، فضلا عن تعدد مراكز الثقل او القرار فيها والتي تتشكل بحسب السياق.**

## استراتيجية مواجهة التطرف العنفي والارهاب

انشغل المجتمع الدولي بتحدي التطرف والارهاب منذ زمن ليس بالقصير وقد تطورت المقاربات التي باشرتها الدول والهيئات المختلفة بشكل ملحوظ خلال العقديين الماضيين وعقب احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بشكل خاص. كما كان لظهور داعش وتمكنه من احتلال مساحات شاسعة من اراضي بعض الدول وتمكنه من اقامة هياكل لدولته الخاصة الاثر المباشر في تعميق الجهود للتوصل لاستراتيجيات مناسبة لمواجهة هذا الخطر الداهم.

ومن المفيد في هذا السياق ان نعرض لما توصلت اليه هيئة الامم المتحدة في هذا المجال الذي اضحى موضوعا للتنسيق بين كل الدول تقريبا. في 2010 اعتمدت الامم المتحدة بتوصية من امينها العام **استراتيجية الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب.**[1] وقد حددت تلك الاستراتيجية جملة من الإجراءات التي يمكن اعتمادها في مجال أسباب انتشار الإرهاب، والوقاية من ومحاربته. كما اهتمت الاستراتيجية بتقديم النصح بما يسهم في بناء قدرات الدولة في محاربة الإرهاب وتحقيق الامن دون المساس بحقوق الانسان.

[1] United Nations Global Counter-Terrorism Strategy, 2010

**أما الاستراتيجية الاوروبية** فقد ركزت على اربعة أبعاد هي: الوقاية والحماية والملاحقة والاستجابة. ففي بعد الوقاية تم التركيز على محاربة جذور الإرهاب، وعوامل الخطورة الاجتماعية التي تدفع الناس للارهاب وتم التركيز على التطرف والفكر التطرفي. أما في بعد الحماية فقد تم التركيز على حماية البنية التحتية والحدود وسد الانكشافات للارهاب، في حين ركز في بعد الملاحقة على ملاحقة الارهابيين ومحاكمتهم داخل اوروبا وخارجها. وأخيرا شمل بعد الاستجاتبة على الاستعداد الرسمي وغير الرسمي للحوادث الارهابية وتقليل الخسائر عند حدوث الارهاب وتعزيز الامكانيات.

**أما الاستراتيجية الاستراتيجية الامريكية** فقد تناولت اربعة أبعاد هي: الالتزام بالقيم الاساسية، وبناء الشراكة الامنية، وبناء ادوات المكافحة، وبناء ثقافة الصمود. ففي مجال القيم ركزت على احترام حقوق الانسان، وتشجيع المسؤولية ، واحترام الخصوصية والحقوق المدنية والحريات ، والموازنة بين الشفافية والأمن ، ومحاكمة الارهاب ضمن التشريعات والقوانين. وفي مجال الشراكة الامنية تم التركيز على التعاون والشراكة مع مؤسسات متنوعة معنية بمحاربة الارهاب. كما تناول بعد بناء ادوات المكافحة تطبيق ادوات لمواجهة الارهاب وتقييمها من قوانين وقيم واهداف استرتتيجية. واخيراً تناول بعد بناء ثقافة الصمود بناء ثقافة الاستعداد والتحمل وتصعيب الاهداف على الارهاب والتعاون المجتمعي. كما تناولت اهداف تتعلق بالحماية والتعطيل والتفكيك وهزيمة الارهاب، وازالة الاماكن الامنة للارهاب وحرمانه من التواصل والمصادر.

وفي الوطن العربي فقد اعتمد وزراء الداخلية العرب **الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب** التي تركزت على أبعاد محددة، اشتركت فيها مع أغلب الاستراتيجيات الدولية المشار اليها هنا. ركزت الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب على ادماج محاربة الفقر، من خلال الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر(القمة العربية، بيروت 2002)، والتركيز على تشغيل الشباب، والاهداف التنموية والتي شملت عدة محاور تنموية حيث ركزت على اقتلاع جذور الارهاب الاجتماعية وعدم توفير فرصة للانخراط في العمل الارهابي وتجنيد الشباب من خلال محاربة الفقر وتحقيق أهداف التنمية. وتناول بناء شراكات وتحالفات اجتماعية وسياسية لصد الارهاب وتجفيف منابعه الاجتماعية داخل المجتمع الواحد (وطنياً) واقليمياً (عربيا) ودولياً.

وقد ركزت الاستراتيجية العربية على اشراك منظمات المجتمع المدني، وعدم الركون للتدخل الامني التقليدي أو غير التقليدي وانما اشراك الجسم الاجتماعي في مكافة الارهاب. واهتمت الاستراتيجية

العربية بالبعد التعاوني بين الدول في الجوانب التشريعية والقضائية وتسليم الارهابين وتبادل الادلة. كما ركزت على الشراكة الامنية، وشراكة المجتمع المدني والشراكة الاقليمية والشراكة الدولية في مجالات متعددة منها التشريعي والقضائي والعمليات اللوجستية وتبادل المعلومات والخبرات والتاهيل والتدريب.

كما اهتمت الاستراتيجية العربية بمواجهة الارهاب من خلال تضييق الخناق على الارهابيين وعدم توفير بيئة أمنة لهم، ومراقبة الحوالات وسن التشريعات، وكذلك الحال الملاحقة عبر الانترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. كما شملت الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب على بعد دعم ضحايا الارهاب، وهذه الفئة تحتاج إلى كل الدعم، وهم بحاجة الى الارشاد والدعم العاطفي والنفسي وان تتحمل الدولة نفقات سفر واقامة الشهود والخبراء دون اكراه، وان لا يحجز او يحبس اي شاهد.

## مراحل الاستراتيجية الشاملة

إن الاستراتيجية لا بد ان تقوم على فهم شمولي للظاهرة وان تحتوي على عناصر متكاملة تضمن لها الشمول والنجاح. هكذا نجد ان الادبيات المتخصصة تجمع على ضرورة تكامل المراحل التالية وعناصرها لتشكل الاستراتيجية المؤهلة للنجاح. هذه المراحل ومفرداتها او عناصرها هي الوقاية ، الكشف والتدخل، ثم اعادة الادماج والتأهيل.

**اولا: مرحلة الوقاية**

هذه المرحلة على غاية الاهمية حيث الوقاية هي الاسلوب الامثل للحيلولة دون تحول المتطرف الى متطرف عنفي ثم ارهابي. وتقوم هذه المرحلة على معالجةعوامل الدفع والجذب التي تلعب دورا اساسيا في جعل التطرف يترسخ في المجتمع او بعض اقسامه اضافة الى العوامل التي تؤسس لعملية التجنيد ودعم او المساعده على الارهاب. [2]

[2] https://toolkit.thegctf.org/lifecycle/prevention

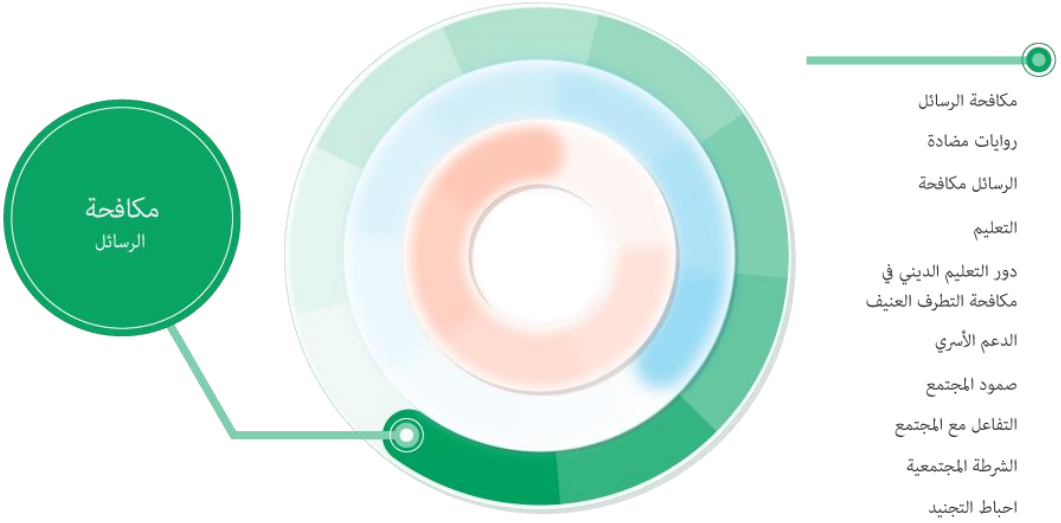


**ثانيا: مرحلة الكشف والتدخل**

هذه المرحلة تمثل اهم محاور عمل المؤسسات المعنية بالتطرف والارهاب. في هذه المرحلة تلعب مؤسسات انفاذ او تطبيق القانون والقضاء والمؤسسات المتخصصة دورا اساسيا في القيام بالكشف المبكر عن الافراد المعرضين لخطر التحول نحو التطرف العنفي والارهاب. كما انجانبا مهما من عمل تلك المؤسسات يقوم على التنسيق في الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة بما يضمن تكامل وتناغم الجهود التي تضمن الحيلولة دون تحول هؤلاء الافراد نحو الارهاب والتدخل الفعلي لتحقيق الهدف.[3]

[3] https://toolkit.thegctf.org/lifecycle/detection-and-intervention

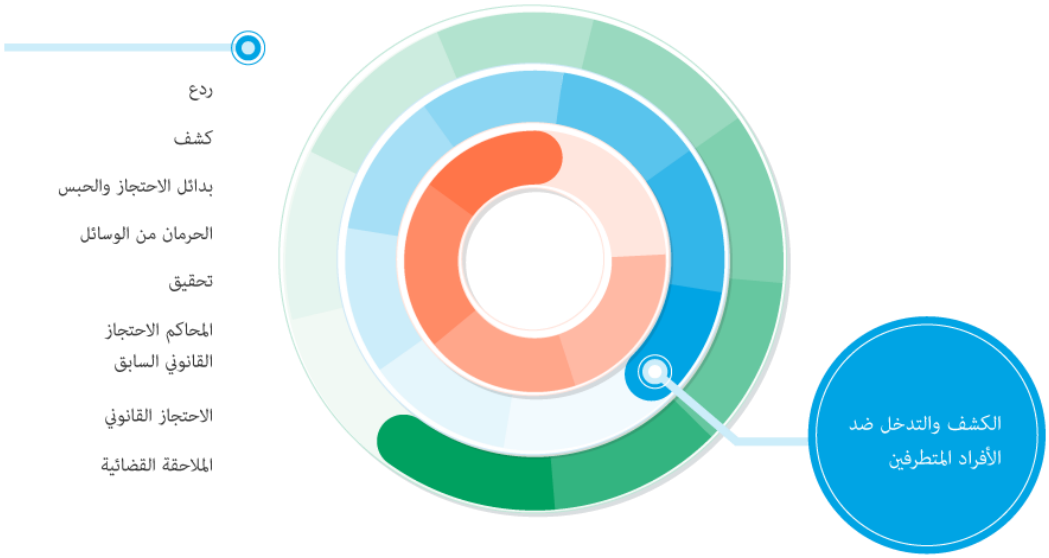


**ثالثا: مرحلة إعادة التاهيل والدمج**

في هذه المرحلة يتم دمج عمليات اعادة التأهيل والادماج ضمن خطة واحدة بهدف مساعدة ودعم المتطرفين اجمالا والعنفيين خصوصا على عدم العودة للسلوك المرفوض من خلال التوجه بالمعالجة للعوامل او الاسباب التي اوصلتهم الى ما هم عليه والتي جعلتهميرتكبون اعمال عنف وارهاب. هذه المرحلة تنطلقمن هدف مواجهة منطق التطرف والعنف في نفسيات الافراد ونحو اعادة ادماجهم في المجتمع كأفراد او اعضاء اسوياء.[4]

[4] https://toolkit.thegctf.org/lifecycle/rehabilitation-and-reintegration

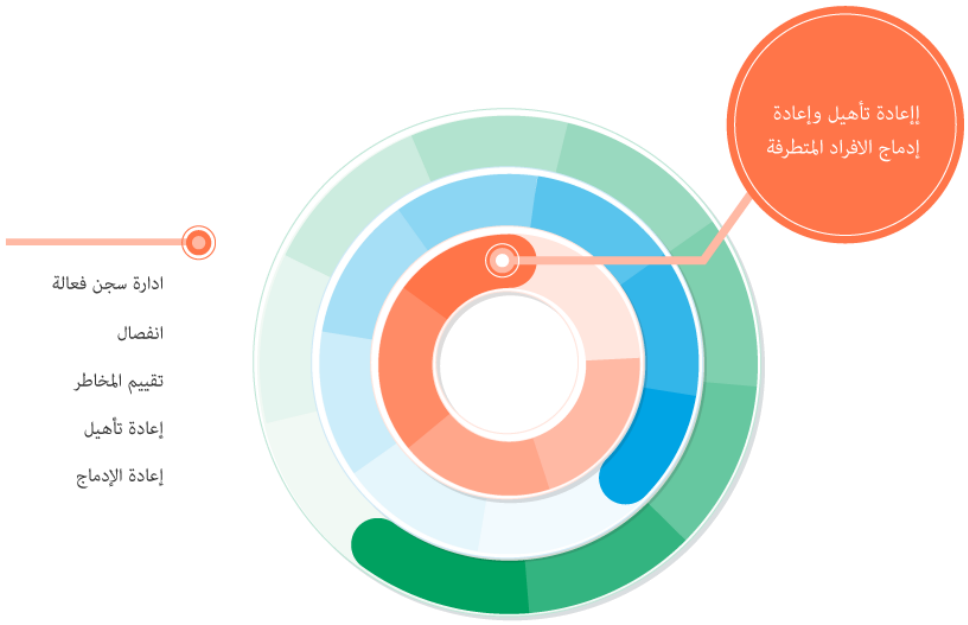


## السياسات والبرامج

ان هناك شبه توافق عالمي على عناصر تكون استراتيجية لمكافحة الارهاب والتطرف والتي يمكن الاستناد اليها في تقدير بعض السياسيات والبرامج التي يمكن ان تحقق الاهداف الاستراتيجية. ويمكن القول أن التجربة العالمية أفرزت أربع نماذج في التعامل مع التطرف وهي:

### 1- المحاصرة الأمنية:

هذه السياسة تستند إلى هدف منع وقوع أعمال إرهابية فهي عمليات وقائية تقوم فيها الأجهزة الأمنية بالكشف عن الجماعات المتطرفة وإضعافها وتفكيكها. بديهي في الحالة الليبية أن نجاح هذه السياسة يحتاج أولا إلى إعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والشرطية وتخصيص ميزانيات لها وإمدادها بما يلزم من أسلحة ومعدات شغل. لكن نجاح المحاصرة الأمنية لن يتحقق بدون بناء هياكل أو بنى وتطوير قنوات تواصل بين الأجهزة المعنية بالمعلومات والاستخبارات من ناحية وتلك المعنية بتحليل تلك المعلومات وبناء السيناريوهات والنماذج واستخدامها في تحديد بدائل أمام صانع القرار. هنا لا بد من تبني أفكار خلاقة جديدة تناسب العصر الرقمي وبما يمكن المؤسسات المعنية من تتبع المتطرفين وحلقاتهم وإدماج المواطنين في هذا العمل على

غرار ما قامت به الشرطة الفرنسية عندما أطلقت موقعا إلكترونيا اسمه (أوقف الجهادية) لتشجيع الناس على الإبلاغ عن المتطرفين.

لا شك ان قيام المؤسسات الامنية بواجبها لن يتحقق له النجاح ان تم بمعزل عن عمل المؤسسات الاخرى غير ان اهم ما يلزم لنجاح العمل الامني هو توافر التكامل من خلال تجنيد وتضافر جميع جهود الاجهزة الامنية باختلاف انواعها ومستوياتها في الاضطلاع بدور محدد وواضح في تنفيذ الخطط الامنية بما يؤدي الى الفعالية في التطبيق وتحقيق اقصى قدر ممكن من النتائج وباقل التكاليف. هذا التكامل يمثل جوهر الخطة الاستراتيجية الامنية من نواحي الوقاية والضبط او المواجهة وتشمل ايضا التكامل البشري وفي برامج التدريب والتجهيزات المادية والتوجيه والتثقيف وخطط التعبئة والرفع من الروح المعنوية والمحافظة عليها. ولا جدال في ان مفهوم التكامل ينطبق ويشمل ايضا المؤسسات غير الامنية والحكومية والمجتمعية ايضا.

**2- تجفيف منابع تمويل التطرف والمتطرفين:**

نقطة الانطلاق هنا هي أنه ؤغم أن منابع تمويل التطرف والإرهاب عادة ما تكون محلية فإن الدراسات والتقارير العالمية تبين أن غالبية مصادر التمويل تأتي من بلدان الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية وقطر وهو ما يشير لضرورة الاهتمام بقطاع المصارف والمنافذ وتشديد الرقابة على الأموال والتحويلات لتطوير النظام المصرفي والجمركي وتطوير قانون مكافحة غسيل الأمول والتعاون الإقليمي والدولي. لكن الجهاز التنفسي لاستمرار حياة الجماعات المتطرفة يبقى ذلك المتمثل في التمويل الذاتي عبر مؤسسات الأعمال والأنشطة الاقتصادية أو الموؤسسات الخيرية وهو ما يستلزم تطوير قدرات مؤسسات الضرائب ومكافحة التهرب منها وفرض الرقابة المشددة على المؤسسات الخيرية علاوة على تطوير قدرات جهاز المباحث الاقتصادية لتشمل مراقبة هذه الأنشطة.

كما لا بد من بحث الخلفية الإيديولوجية للمنظمات الانسانية والجمعيات الخيرية التي بينت التجربة الإقليمية والعالمية قدرتها على خرق القوانين وقدرتها على توظيف التكنولوجيا للتحايل على الرقابة على حركة الأموال العالمية. وفي كل الاحوال تبقى السياسة الوطنية هي الفيصل وهنا يمكن أيضا التنويه بضرورة الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة وما تطبقه من سياسات وإجراءات وقائية كما يمكن الاستفادة من التجربة الكندية في مجال الرقابة على أنشطة المؤسسات والجمعيات الخيرية عبر وحدة للاستخبارات المالية تتبع وزارة المالية.

ومن خصوصيات الحالة الليبية تبرز ظاهرة السوق السوداء أو الحرة للعملات الأجنبية والتحويلات الخارجية وتجارة الذهب والمعادن الثمينة كمساحة فوضوية مليئة بالفجوات التي تستغلها جماعات التطرف والإرهاب لتحقيق أهدافها.

**3- المراجعات الفكرية والإيديولوجية:**

هذه السياسة تعتمد على أنه من الممكن إقناع المتطرفين بالتخلي عن أفكارهم بعد مراجعتها وفي هذا المجال نستذكر التجربة الليبية في التعامل مع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التي تمت بإصدارها لمراجعات فكرية لكنها انهارت بمجرد أن لاحت أمام من شارك في المراجعات أمام أول فرصة للانقضاض على النظام وبدا من التجربة بعد 2011 أن سياسة المراجعات الفكرية والإيديولوجية وربما المصالحة لم تفلح في الحيلولة دون عودة من أعلن الاقتناع بالمراجعة الفكرية إلى ذات الأفكار حيث كانو أكثر ميلا للعنف والإرهاب واتسعت دائرة ومستويات ممارستهما نحو أنماط جديدة. ولعل من أهم أسباب فشل سياسة المراجعات كما بينت التجربة في السعودية أيضا أنها اهتمت بمحاولة إقناع الأفراد بالتخلي عن الأفكار مقابل الخروج من السجن دون الاهتمام بما لديهم من نزعات عدوانية ودون الاهتمام بحدوث أي تغيير جذري في معتقداتهم فينعكس على سلوكهم.

**4- إعادة تأهيل المتطرفين:**

بينت التجربة العالمية أن إمكانية تخلي الجماعات المتطرفة عن أفكارها وإعادة إدماج عناصرها في المجتمع ليعيشوا حياة عادية ليست سياسة ناجحة ومضمونة النتائج دائما حيث أن الأفراد لا يمثلون الجماعة المتطرفة التي لها طرائق ومنطق استدامة لا يتفق بالضرورة مع تفكير أعضائها تماما ويصدق هذا بشكل خاص على الجماعات الإيديولوجية أو المرتبطة والتي هي جزء من تنظيمات عابرة للحدود. وفي كلتا الحالتين فإن النجاح في تحييد الأفراد وفك ارتباطهم العملي بالأنشطة الإرهابية للجماعة التي كانوا ينتمون إليها لا يعني مطلقا انعدام ولائهم لتلك الأفكار داخليا وهكذا فإن فك الارتباط لا يقود تلقائيا انتهاء الأفكار المتطرفة.

ومن الممكن أيضا وهذه هي الحالة المثلى أن يقطع الأفراد علاقتهم بالجماعة المتطرفة ويتخلوا عن الأفكار المتطرفة وهنا يمكن لعملية إعادة التأهيل النجاح بقدر شمولها ومعالجتها للدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء انضمام الأفراد للجماعات أساسا. التجربة الليبية

قبل 2011 لم تنجح في تجاوز عتبة فك الارتباط عبر التعهدات المكتوبة أو المراجعات الفكرية ولم يسعفها الوقت ولم يسمح بوضعها تحت الاختبار كما ذكرنا سابقا.

**5- وضع سياسة للتعامل مع ضحايا الارهاب وضحايا مكافحة الارهاب:**

لعله من المهم ان نشير الى ضرورة وجود سياسة واضحة ومحددة المعالم والمكونات لمساعدة **ضحايا الإرهاب وضحايا عمليات مكافحة الإرهاب بدل الضبابية او الغياب التام لهكذا مقاربة في الوقت الحالي. نلاحظ انه يغلب على ما يتخذ من إجراءات في هذا السياق الطابع الانتقائي، مثل اقرار تعويضات لأسر ضحايا الجيش والامن، سواء الذين استهدفتهم العمليات الإرهابية أو الذين سقطوا أثناء المواجهات المسلحة مع الإرهابيين، وذلك بهدف الحفاظ على الروح المعنوية لدى افراد ومكونات الاجهزة المعنية من ناحية وتوفير نوع من الدعم لأسر ضحايا الجيش على نحو قد يحصنهم من التحول لمعاداة الدولة، بينما لا نكاد نجد اهتماما بالضحايا المدنيين من قبل الحكومة المؤقتة وهو ما قد يؤكد لدي بعضهم ان هناك تحيزا ضدهم او ان يكون عدم الاهتمام بأوضاعهمن كما في بنغازي ودرنة مثلا، نوع من العقاب كونهم مثلوا بشكل او آخر بيئة حاضنة للارهاب.**

**6- عدم تسييس مكافحة التطرف والارهاب**

**هناك ضرورة ملحة لتجاوز مقاربة تسييس عملية مكافحة الإرهاب، بتأثيرات الوضع السياسي الانقسامي الحالي. لقد نتج عن تلك المقاربة المسيسة سيطرة الاعتقاد والعمل وفقا له بأن جماعة الإخوان المسلمين هي التنظيم الارهابي الرئيسي المسئول عن الارهاب. ورغم صعوبة نفي صلة الجماعة وقياداتها ونشطائها وميليشياتهاووسائلها الاعلامية بالارهاب ودعم الارهابيين او السكوت عن ادانتهم والتنديد باعمالهم، فإن ذلك لا يكفي مبررا ما لم يستند على ادلة موثقة منهجيا وقانونيا من ناحية وما لم يتم اقرار تعريف محدد للمقصود بالارهاب في غمرة الصراع السياسي الدائر منذ 2011. كما ان هناك حاجة ماسة للاهتمام بتنظيمات او جماعات اخرى يتعين الاهتمام بتتبع تحركاتها وشبكة علاقاتها، والتي تنتمي للتيارات السلفية التي من بينها تيارات متطرفة تبرر الفعل الارهابي وتضفي الشرعية الدينية عليه.**

## 7- تطوير ادارة السجون ومنع تحول السجناء لمتطرفين/ارهابيين

تلعب السجون دورا محوريا في سياسات مواجهة التطرف والارهاب في شقها العملياتي الامني. لذلك من الضروري تطوير ادارة السجون والطرق التي تتعامل بها مع السجناء وخاصة للحيلولة

دون ان يتم استخدام البقاء في السجن من قبل اللارهابيين او المتطرفين لنقل ايا من السجناء من درجة تطرف الى اخرى وصولا للتطرف العنفي وممارسة الارهاب. لذلك لا بد من ان يتم استيعاب هذا البعد ضمن المقاربة الامنية وفي اطار ادارة السجون وتكوين رجال السجون القائمين على المتطرفين والارهابيين.

لقد تطورت هذه المقاربات في دول كثيرة وفي مقدمتها المغرب التي تمكنت بمساعدة دولية من تقليل فرص استخدام السجون لمصلحة التطرف والارهاب في ذات الوقت الذي تطورت فيه مراعاة القانون وحقوق الانسان في معاملة السجناء. وبمساعدة من المنظمة الاقليمية الدولية للإصلاح الجنائي تمكن المغرب من تطوير جملة من الادلة لاستخدامها في برامج التدريب والتكوين المستمر للعنصر البشري بمصالح السجون وتطوير ادرارتها ومحاربة الفساد بها. ومن اهمها الدليل الخاص بمواجهة التطرف في مؤسسات السجن لتمكين العاملين بالسجون من معرفة تحول السجين للتطرف، ومدى تأثيره على غيره من السجناء، وماهية البرامج المناسبة للحوار والخطاب الديني الذي يجب استعماله معه.

## 8-المتابعة المستمرة وتقييم الفعالية

لا يمكن لأية استراتيجية او خطط مهما كانت محكمة التصميم ان يتم تنفيذها تماما وبكل دقة وبضمان النتائج. لذلك لا يستغني المخططون عن آليات التقييم والمتابعة والتغذية الاسترجاعية من جانب المستفيدين او المجتمع المستهدف. ومن بين ما ينبغي ايلاءه الاهتمام الخاص ان تتضمن الاستراتيجية والخطط المنبثقة عنها وبرامجها التنفيذية مقاييسا للتقييم بدءا او انطلاقا من مرحلة صياغة وتحدي الاطار المفهومي والموضوعي للظاهرة التطرفية والارهابية وصولا الى النتائج. وعلى الرغم من أنه من الصعب إثبات العلاقة بين السبب والمسبب في حد ذاتها، فهناك طرق لقياس تصورات المجتمع قبل وأثناء وبعد إشراكه او مشاركة فئات محددة منه او قطاعات معينة عمريا او جغرافيا او مهنيا في اية مبادرة.

ولعل اهم تلك لامبادرات التي يمكن قياس مدى فاعليتها هي ما صار يعرف عالميا بالشرطة المجتمعية او الطلب من المجتمع ان يتوجه لممارسة دور الشرطة. الشرطة المجتمعية ورغم اساءات تجربتها زمن نظام القذافي عبر ما كان يعرف بالامن الشعبي المحلي، تظل احد اهم المبادرات الاكثر

فعالية ضمن مواجهة الارهاب والتطرف وهي التي يمكن قياس اثرها وذلك عن طريق استطلاعات الرأي والمسوح والمجموعات التي تركز على هدف معين Focus Groups، أو موائد المجتمع المستديرة.

## 9- التعاون الدولي وتعميم الممارسات الحسنة دوليا وتضمينها الاستراتيجية الوطنية

بينت التجربة العالمية ان هناك جملة من الممارسات الحسنة او ( International Best Practices) التي لا يد من الاستفادة منها وتضمينها لنجاح العمل والمواجهة مع مراعاة الخصائص الوطنية او المحلية المرتبطة بالسياقات الموضوعية للظاهرة.[5] من هذه الممارسات الدولية الحسنة نشير الى ما حددته "**مذكرة أنقرة**" المتعلقة بالممارسات الحسنة لمواجهة التطرف. وضحت **المذكرة** دور المؤسسات الحكومية والهيئات والمجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف.

تم إصدار الوثيقة استناداً إلى ردود أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على الاستبيان الذي أعده مركز الشرطة الوطنية التركية الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية بالتعاون مع وزارة الخارجية التركية. كما أن هذه الوثيقة تتضمن مناقشات ورش عمل المجموعات الفاعلة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف بشأن النهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف الذي عقد في أنطاليا وأنقرة، تركيا، في ديسمبر 2012 ومارس 2013 . تم تنظيم هذه الورش في تركيا كجزء أساسي من جدول عمل الفريق الفاعل لمكافحة التطرف العنيف في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي يركز على المؤسسات.

وفي مقدمة الممارسات الموصى بها تبرز اهمية فهم طبيعة التطرف العنيف. ينبغي أن تحدد الدول الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف وتقييم احتياجاتها الخاصة، وأهدافها، وقدراتها قبل وضع و / أو تصميم أي برنامج مكافحة ذي صلة بالتطرف العنيف. كما انه ومن أجل وضع إستراتيجية فعالة استجابة لمواجهة التطرف العنيف، من المهم أولا تحديد المشكلة والتركيز على الفئات الرئيسية أو مجالات التركيز باستخدام معلومات من مصادر مختلفة. إن سيل المعلومات الصادرة من الوكالات الحكومية وأجهزة الاستخبارات أمر بالغ الأهمية بشكل واضح، ولكنه قد لا

[5] https://toolkit.thegctf.org/ar/document-sets/almmarsat-alhsnt-lashraak-almjtm-waltwjh-nhwh-lmmarst-dwr-alshatt-kadwat-lmkafht

يكون كافي اً لتحديد مدى المشكلة. يمكن للدراسات الميدانية العلمية أو المسوحات الاستقصائية التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية أو البحثية أن تساعد على استكمال الصورة في فهم البنية الفعالة للجماعات المتطرفة العنيفة والتهديدات الجديدة الناشئة.

## 10- التعاون الدولي والاستفادة من خبرات الآخرين

علاوة على الممارسات الحسنة المتوافق عليها دوليا فقد حققت بعض البلدان نجاحات وقدمت تجارب وممارسات رائدة ينبغي الاستفادة منها ومحاكاتها كلما كان ذلك مناسبا. بشكل عام يمكن الاستفاد من الخبرات العالمية التي حققت نجاحات يمكن التعرف عليها باقامة تعاون والمشاركة في خدمات المنتدى الدولي لمواجهة الارهاب.[6] كما يمكن الرجوع الى ما يتوفر من خبرات ومعارف متخصصة في هذا المجال وفي مقدمتها دليل اليونسكو " دليل المعلم حول منع التطرف العنيف".[7] كما يمكن هنا التعاون مع بعض الدول التي قطعت شوطا كبيرا في بناء قدرات الفاعلين المختلفين المعنيين بمكافحة التطرف والإرهاب و في مواجهة أفكار التطرف وعمليات تجنيد الشباب.

على المستوى العربي العام لا بد ان نلحظ انعقاد المؤتمر الإقليمي العربي لمكافحة التعصب والتحريض على الكراهية الذي تم في دبي بالامارات العربية لالمتحدة في فبراير 2017 والاعلان الذي صدر عنه «إعلان الإمارات» بشأن القضاء على التطرف والتحريض على الكراهية القومية والعنصرية والدينية" كأول جهد عالمي للتنسيق في مواجهة التطرف. هذا المؤتمر وما تمخض عنه يمكن الاستفادة منه في بناء القدرات وتصميم البرامج والحصول على الدعم ضمن مواجهة التطرف.

من ذلك ما قرره المؤتمر من انشاء ائتلاف إقليمي لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة التمييز والكراهية، على أن تكون «جمعية الإمارات لحقوق الإنسان» المنسق له، على أن يتضمن مرصداً لرصد وتوثيق كل أشكال ومظاهر التعصب والكراهية في المنطقة العربية والعمل على نشر قيم التسامح. كما قرر بتأسيس صندوق خاص لتمويل الجمعيات والمؤسسات ومراكز الأبحاث التي تعمل على نشر فكر التسامح ونبذ الكراهية. لا بد من الاهتمام بهذا الجهد الدولي ومتابعته والاندماج فيه بشكل عملي ومفيد. كما من المفيد الاستفادة مما يوفره من فرص لبناء القدرات وتطوبر او استحداث

---

[6] Global Counterterrorism Forum,
https://toolkit.thegctf.org/ar/working-group/mkafht-alttrwf-alnyf/documents?f[0]=type%3Adocument_set&f[1]=working_group%3A9&f[2]=theme%3A196

[7] http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002446/244676a.pdf

البرامج المناسبة وخاصة تلك المتعلقة بتمتين دور مؤسسات المجتمع المدني واستفادتها بما يضمن تمكينها والحصول على المساعده المالية ايضا.

وعلى المستويات الوطنية تبرز هنا تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة الرائدة التي تمثل مقاربة شاملة تقوم على الشراكة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع حالة تستحق الاحتذاء بها. كما يبرز اهتمام السعودية ببرامج تحصين الشباب وتوعيتهم ضد الأفكار المتطرفة والإرهاب والذي تديره وزارة التعليم نموذجا يستحق الاهتداء به مع ملاحظة أهمية التيقظ للمقاربة الفكرية الوهابية وصعوبة فصلها عن أفكار التطرف والإرهاب. إن مواجهة الإرهاب مواجهة حقيقة لا يمكن أن تنجح مالم تفلح في قطع الطريق على الإرهابيين والتصدي للأفكار والمصالح التي يزعمون الدفاع عنها ليبقى النتصار الحقيقي رهينا للقدرة على كسب القلوب والعقول وجب الخواطر أيضا وذلك يقتضي حكما استيعاب الآثار السلبية للحرب ومآلاتها المختلفة.

من ذلك البرنامج الذي أقامته دولة الإمارات العربية المتحدة ليكون مشابها للتربية الأمنية وقد حقق نجاحات ملموسة يمكن الاستفادة منها ومحاكاتها. إضافة إلى تنفيذ برامج توعوية واستخدام الملصقات الجذابة والرسوم الكاريكاتورية ونماذج المحاكاة للتواصل مع التلاميذ والطلاب وتوعيتهم. ويمكن أن نستحضر هنا أيضا تجربة بريطانيا في إعطاء التعليم الأولوية في مكافحة الإرهاب وتنمية الوعي بأسباب التطرف ومخاطره اقتناعا بأن الفكر هو أنجع سلاح لمحاربة التطرف والإرهاب بما في ذلك تدريب المعلمين على طرق ملاحظة وإدراك ما يتعرض له سلوك الطلاب من تغييرات يمكن أن تقود إلى تطرفهم ثم انخراطهم في الجماعات الإرهابية.

كما نستحضر هنا التجربة المغربية التي قامت على هذه المقاربة وسعت بشكل حقق نجاحا ملموسا بتنظيم كيانات اجتماعية ومدنية بديلة للتطرف يسندها عمل مراكز فكرية متخصصة تقد لها الحكومة الدعم المطلوب وخاصة في توفير معلومات لازمة عن المتطرفين ومتابعة تنظيماتهم وتقييمها بما يساعد المؤسسات الأمنية والحكومية في التعامل مع الإرهاب. إن ذلك يصب في سياق تكتيل الجماعة الوطنية والمحلية في المدن والقرى او القبائل حول رؤى تتفق مع مصالحها وهي ترتبط بالهامش الذي يمكن أن يعطى لها لبناء مواردها وقيمها الثقافية والفكرية التي تحمي تلك المصالح وتبلورها بشكل ديموقراطي. إن لهذا أهمية كبرى خاصة وأن لكل منطقة أو مدينة خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وإن كانت كل مدن الوطن وقراه

تشترك في المصادر الفكرية والدينية التي يستخدمها المتطرفون أيضا وهو ما يمثل الخطر الكبير حتى يمكن تطوير الهوية الوطنية الجامعة وبناء النظام السياسي القائم على التنوع والتداول السلمي والحوار.

يمكن التعاون ايضا مع **المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف "مركز هداية"** ومقره ابوظبي بالامارات في هذا المجال فقد اصبح ذي مكانة عالمية لا يمكن تجاهلها. مركز هداية مكرس للتدريب، والحوار، والتعاون، والبحوث لمكافحة التطرف العنيف بكافة أشكاله ومظاهره، بحيث يكون مركزا يجمع بين الخبراء، والخبرات، والتجارب المتوفرة في الدول في كافة أرجاء العالم. ايضا لا بد من ذكر تجربة الامارات العربية المتحدة "**مركز صواب"** الذى أطلق بالاشتراك مع الولايات المتحدة وهو الأول من نوعه متعدد الجنسيات على الانترنت الذي يدعم التحالف العالمي ضد داعش. فيما تتمثل المبادرة الأخرى في "منتدى تعزيز السلام في المجتمعات المسلمة" الذي كان واحدا من أهم إنجازاته هو انشاء مجلس حكماء المسلمين وهو هيئة دولية مستقلة تضم نخبة من أبرز العلماء لتعزيز الفهم الدقيق لرسالة الإسلام والمعنى الحقيقي للتسامح في الاسلام.

## نحو مستقبل أقل ارهابا: مكافحة التطرف: الوقاية خير من العلاج

لا جدال في ان التطرف والارهاب وخاصة في جانبه المرتبط بالدين قد ولد في ظروف مناسبة منذ عقود من الزمن الا انه اتخذ فترة من الزمن حتى يمكن القول انه نضج واصبح له نظرياته واساليبه ومنظروه وممولوه ليصبح في الواقع نظاما علاميا قائما بذاته. هذتا ينبهنا الى الا نقع في التفاؤل وان نطمح لاختفاء الاهاب والتطرف بسرعة لا تتناسب مع عمره وطبيعة تطوره. الارهاب ومصدره التطرف لن يختفيا بالسرعة المأمولة وسيأخذان وقتا ، وهوما لاينبغي ان يضعنا في دائرة التفكير الرغبوي بل ان نخطط لمديات متعددة قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل ايضا.

مثلما بينا في المناقشة السابقة فإن مواجهة الإرهاب لا يمكن لها أن تتوخى النجاح وتحققه مالم تدرك عمق الارتباط بين التطرف والإرهاب والعنف. ومن ثم فإن تجاوز محدودية المقاربة الأمنية والعسكرية المباشرة يقتضي وجود استراتيجية أشمل لمعالجة مختلف أنواع التطرف ومظاهره ومستوياته وخاصة التي تكتسي طابعا عنفيا. إن خصائص عصرنا الحالي حيث إمكانات التواصل بين

المتطرفين لا حدود لها تقريبا فلم تعد تقتصر على الوسائل المباشرة بين أعضاء الجماعة وقيادتها بل انطلقت نحو آفاق أرحب وأسهل للتواصل الذي يتجاوز في كثير من الأحيان أشد أنواع الرقابة عبر حدود الدول المختلفة. من هنا فإن إمكانات الدولة الواحدة ستكون عاجزة حتما عن مواجهة التطرف فهي بحاجة إلى أن تركز في استخدام مواردها على تحقيق غايات محددة وأهداف واضحة لكن العبرة تظل في التركيز على تصميم سياسة أو استرتيجية للتحصين والوقاية توجه لحماية ما يمكن اعتباره كتلا سائلة من المجتمع وهي التي تتسع دائرتها كلما زادت نسبة أولئك الذين يلجون لفضاء المعلومات الدولية فيكونون عرضة للتأثر والانخراط في التطرف والإرهاب.

وبديهي أن سياسات وبرامج هذه الاستراتيجية ينبغي أن تتوجه بالأساس نحو الشباب الذين يشكلون غالبية السكان كما ينبغي أن تتوجه ناحية المرأة كونها المسؤولة الأولى عن تربية النشأ. هنا تأتي أهمية السياسة التعليمية التي ينبغي أن تركز على تجويد التعليم ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية ونشر الوعي فيها عن مخاطر التطرف. لقد بينت التجربة في أكثر من مكان بالعالم توجه المتطرفين نحو استقطاب الأطفال الأصغر سنا واستغلال ظروفهم وإخضاعهم لما يشبه عمليات غسل للمخ بشكل مبكر. هنا لابد من وجود برامج تنمية القدرات العقلية والفكرية ووجود أنشطة ترفيهية لا تسمح للمتطرفين وجماعاتهم استغلال هذه المجالات التي تغيب عنها الدولة لتنمية ثقافة التشكيك والاتهام والتكفير والتطرف بين الأطفال والنشأ.

ويمكن الاستهداء بتجارب عالمية وخبرات دولية في هذا المجال التعليمي ومن بينها مثلا تعزيز دور التعليم في مواجهة التطرف وفقا للنموذج الفنلندي بإدخال مادة للوقاية من الجريمة في المناهج حيث يقوم رجال الشرطة والأمن بتدريسها مرتدين الزي المدني بما يخلق ألفة وثقة بينهم وبين المتلقين. ويمكن أيضا إحياء وتطوير ما كان معروفا من برامج في ليبيا مثل نموذج الشرطي الصغير أو تشغيل الطلاب في الصيف في المؤسسات الأمنية والاستعانة بهم في أعمالها وفقا لمقتضيات الأحوال والتخصص الدراسي مثلا.

على المستوى الإعلامي، لابد من إلزام المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمجلات بعدم نشر مواد تدعو للتطرف أو العنف علاوة على إنشاء منصات للحوار المجتمعي حول مكافحة التطرف بمشاركة واسعة من وسائل الإعلام. يمكن أيضا استحضار تجربة ليبية حيث كانت المؤسسات الأمنية المكافحة للجريمة (البحث الجنائي) تستخدم المجرمين في إعادة تمثيل وقائع

الجريمة أو تستفيد من تجارب المقلعين عن المخدرات مثلا بإجراء حوارات معهم وإشراك الشباب في المدارس والجامعات في التعرف على العنف والجريمة والظواهر الهدامة وينبغي توسيع هذه المقاربة لتشمل تشجيع الحوار العام والتعريف بالتطرف وأسبابه ومظاهره.

هذه يمكن أن تمثل عناصر لاستراتيجية لمنع التطرف وتعزيز ثقافة الحوار وتقبل الآخر ويمكن ترجمتها لمشاريع للتعامل مع الأفكار المتطرفة المنتجة للإرهاب. ويمكن هنا الاستفادة من الاستراتيجية البريطانية المعروفة ب(Prevent) والمشروعات التي تضمنتها للتعامل مع أفكار التطرف مثل استخدام المواجهة الإلكترونية للتطرف وخاصة في وسائط التواصل الاجتماعي. هنا يمكن التحاور مع شركات قوقل وفيسبوك(Google & Facebook) مثلا لطلب مساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر توفير المساعدة اللازمة لتتبع حسابات المتطرفين واكتشاف مخططاتهم ومنعهم من ترويج أفكارهم .

كما يمكن ان يصل ذلك الى مستوى إغلاق كافة المواقع المتهمة بدعم التطرف أو المشكوك في انتمائاتها الإيديولوجية المتطرفة وهو ما قامت به فرنسا فعلا بعد حادثة تشارلي ابدو العام الماضي. كما قامت الحكومة البريطانية بإلزام مواقع إلكترونية بإزالة أي محتوى يحض على الكراهية والعنف بينما أنشأت الولايات المتحدة فرقا خاصة تشن باستمرار هجمات مدروسة ضمن ما يمكن وصفه بحرب الشوارع على أجهزة الكمبيوتر التي تتضمن محتويات متطرفة.

ومع أن التجربة الليبية بعد 2011 لم تظهر مشاركة المرأة في العمل الإرهابي فإن دورها في نشر التطرف او تشجيعه وكما عبرت عنه شخصيات نسائية كثيرة وبعضهن ممن لهن مواقع رسمية في الحض على التطرف والعنف والإرهاب، يؤكد أهمية التركيز على دور المرأة وضرورة تسليحها لمحاربة الفكر المتطرف والإرهاب. لاحظنا أن الكثير ممن يوصفن بأنهن داعيات إسلاميات يتحركن في أوساط النساء والفتيات الشابات حيث يقمن بنشر أفكار وإن لم تكن متطرفة فإنها توفر بيئة حاضنة لأفكار التطرف لاحقا. من هنا يكون من الضروري مراقبة مثل هذه الأنشطة والحيلولة دون استغلالها في ذات الوقت الذي يتم فيه تمكين المنظمات النسائية والجمعيات المدنية للمرأة لتلعب دورها ولتملأ الفراغ الذي يستغله المتطرفون بين النساء وهذه يمكن تحقيقه بالتشجيع على تكوين منظمات نسائية وتقديم منح لها إضافة إلى الاهتمام بتكوين المرشدات والواعظات.

كما من المفيد التيقظ الى ما تخضع له الثقافة الوطنية ورموز الهوية الليبية من تغيرات وتبدلات تتنج عن استعمال رموز مستوردة تكتسي صفة التطرف. تحضر امامنا شواهد تلك الرموز في السراويل القصيرة والقمصان الطويلة المستوردة من السعودية والخليج العربي بالنسبة للرجال اضافة الى ما يتم استيراده من مواد بدعوى السنة وتقليد النبي عليه الصلاة والسلام ضمن ممارسات لا يمكن قبولها لاسباب صحية مثلا كالسواك والعود وانتشار ما يسمى بالطب الاسلامي والرقية والحجامة وغيرها. الا ان ما هو اكثر خطورة وقد يتم استخدامه لاغراض ارهابية كما بينت التجربة هو ارتداء الجلابيبي السوداء الطويلة والنقاب للنساء في ظاهرة غريبة عن الثقافة الليبية ايضا رغم عدم التوافق الظاهر بين الفقهاء حول النقاب والحجاب. انه من الضروري التيقظ ومواجهة انتشار انماط من النقاب واللباس النسائي خاصة لا علاقة له بالثقافة الوطنية ولا بالوسطية التي ميزت تدين الشعب الليبيين ، بل تعكس عملية تصدير ممنهجة لنماذج وافكار وممارسات لا يمكن تجاهل صلتها بالتطرف المولد للعنف والارهاب.

إن هذه الأساليب والبرامج تؤكد على البعد الوقائي والشمولي لكنها تؤكد أكثر على عدم نجاعة الاقتصار على الدور الذي تقوم به مؤسسات الدولة وتؤكد على أهمية واستراتيجية الشراكة مع المجتمع المدني لتكون على رأس أولويات مكافحة التطرف والإرهاب ليجعلها أكثر فاعلية سواء في تحديد الفضاءات الاجتماعية المعرضة للاختراق من الجماعات الإرهابية أو لتوسيع دائرة مواجهة التطرف والعنف وخلق كيانات بديلة ذات عمق اجتماعي تتبنى الأفكار الوسطية ومناهضة التطرف والعنف والتكفير وتنشر قيم التسامح والديموقراطية.

ويقودنا هذا إلى الأهمية القصوى لبناء المجال العام وإنهاء حالة الانقسام والفراغ السياسي واستحداث الأطر المؤسساتية اللازمة . خاصة وأن الجماعات المتطرفة تجد الفرصة مواتية أكثر في ظل أوضاع الانقسام والفراغ الحالية إضافة إلى أن رؤيتها وأفكارها تتناقض أساسا مع فكرة الدولة الوطنية الحديثة وعبرت كل منطلقاتها وممارساتها عن مشروع تفكيكي للدولة الوطنية يعيد إنتاج القضايا التي تفرق بين أبناء الأمة وثقافة معادية للدولة الحديثة. التطرف وجماعاته لا تنجح إلا في غياب الدولة الوطنية وفشل جهودها واقتصار عملها على برامج مؤقتة دون سياسات مستدامة.

وفي الحالة الليبية الحالية فإن هناك حاجة إلى حكومة حقيقية ووقف مهزلة ما يسمى بالحكومة المؤقتة وإن أدى الأمر إلى الدخول في تفاوض مع الاطراف الأخرى لإقرار ترتيبات

وطنية واحدة أو التخلي كليا عن هذه المقاربات نحو رؤية مختلفة للتأسيس للدولة الجديدة تقطع الصلة بكل ما هو قائم من حكومات. وإلى أن يتم الوصول إلى تبني خيار مناسب فإن محاربة التطرف والإرهاب بحاجة إلى إطار مؤسسي مناسب مثل مجموعات عمل عالية المستوى متخصصة بمكافحة التطرف والإرهاب أو منسق وطني يتولى التنسيق بين المؤسسات المختلفة إضافة إلى التعاون الخارجي مع التأكيد على تطوير قطاع الشباب والإعلام والثقافة والمجتمع المدني وخاصة في المناطق المحرومة والمناطق الحدودية.

إن ذلك لا يمكن أن يكون ناجحا بدون تجديد الخطاب الديني الذي يقتصر الآن بالحديث حول المعتقدات والطقوس دون تصحيح المفاهيم إن لم يكن متورطا بتشجيع التطرف مستغلا الفراغ أو موقفه الداعم لعملية الكرامة. إن ما نواجهه اليوم هو أيضا وثيق الصلة بالتعليم الديني السائد. وكما يرى الباحثون، فنحن أمام جيل جديد من راديكالية إسلامية متصلة بالسلفية النقلية والانتقائية من متون وحواشي الفقه السلفي وهو ما لن تفلح المواجهة العسكرية والأمنية وحدها في مواجهته. إن العمل العسكري وإن نجح في إضعاف القدرات العسكرية لجماعات التطرف والإرهاب فهو لن يؤدي إلى اجتثاث منظومة الأفكار السلفية الجهادية المرتكزة في التعليم الديني السائد.

ولا شك أن مواجهة هذا التعليم الحاضن للسلفية لن تتم إلا عبر التصدي لذهنية التقليد والشرح على المتون والحواشي وعملية التلقين والتحفيظ والاستظهار التي لا تسود التعليم الديني فقط بل التعليم المدني بما في ذلك الجامعي أيضا. كما أن لذلك صلة وثيقة بما تواجهه العلوم الاجتماعية من احتقار وضعف في تدريسها ودراستها خاصة ضمن بنية التعليم الديني بينما يقوم منظروا الجماعات السلفية والجهادية وأشباهها بتكريس منطق التعبئة الدينية وتجسيد أزمة في الهوية والدين وتصويرها كعائق أمام الانبعاث التاريخي للأمة الإسلامية.

هذا واضح تماما في سمات الثقافة وما تتبناه المؤسسات الدينية الرسمية وفي خطاب المساجد ومضمون الكتب والرامج الدينية التي تزرع بذور التطرف وتغذي ديناميات الانتقال من التطرف إلى العنف. ذلك أن التطرف ليس مجموعة متناثرة أو عشوائية من الأفكار بل منظومة مفاهيم ومعتقدات تمثل نسقا فكريا يرتبط نشوءه وتطوره بثقافة المجتمع والمفاهيم الدينية والسياسية والاجتماعية التي تتبناها الدولة وتروج لها. إن الفرد لا يتحول إلى إرهابي بصورة مفاجئة وإنما

نتيجة التعرض التدريجي والتنشئة الاجتماعية فهو نتيجة للسياق المجتمعي والثقافي أكثر من كونه دافع فردي نحو السلوك العدواني . كما أن تحول الفرد من عادي إلى متطرف فإرهابي فعضو في جماعة إرهابية عملية تدريجية يكون الإرهاب فيها ثمرة للتلقين والاندماج والانخراط والعلاقات حتى يصل هذا الفرد إلى الاقتناع بأنه على حق وأن الآخرين على باطل وأنه يستحق الصدارة والأفضلية على غيره.

واذا كانت التجربة الليبية قد بينت ان هناك مناطق بعينها قد برزت دون غيرها كبؤر للتطرف والارهاب كما هي الحال في بعض احياء مدينة بنغازي مثلا فان ذلك مدعاة للتفكير في المقاربة والاسلوب بعمق. هنا يمكن لنا ان نتوقع ان بعض مكونات المجتمع او الاحياء او بعض مكوناتها ستظل تنظر بعين الرفض او الريبة على الاقل في ما تقوم به السلكات والمؤسسات الامنية التي تعتبرها في اكثر الاحوال طرفا في الصراع وهو ما يقلل حظوظ النجاح. لذلك لا بد من اعتماج مقاربة تركز على مساهمة المجتمع المحلي ومؤوساته المدنية والاهلية في جهود مكافحة التطرف العنيف من خلال تقديم روايات ورسائل ضد العنف، بالإضافة إلى تقديم وسائل بديلة وغير عنيفة للوصول إلى الأهداف المشتركة، وتعزيز التنوع المؤسساتي، الذي يولد التفاهم المتبادل باعتباره حصنا ضد التطرف العنيف.

يتطلب إشراك المجتمع بشكل فعال إقامة الثقة بين الجهات الحكومية والمجتمع ككل. فوجود التوتر السابق بين بعض شرائح المجتمع والجهات الحكومية قد يكون عائق اً كبير اً أمام تحقيق هذا الهدف. وبعد فإن الخطوة الأولى الحاسمة هي إعادة بناء الثقة التي سيتم بناؤها بالتعاون في المستقبل، وإلا، فمن المرجح أن تؤدي الجهود من أي جانب إلى طري ق مسدود. قد تكون لدى المجتمعات شكوك وقد تظن أن ممثلي الحكومة يستخدمون هذه الأنشطة ببساطة لجمع المعلومات. مثل هذا الوضع يهدد نجاح الأنشطة، كما أنه يحول دون بناء الثقة بين المجتمع المحلي ذو الصلة، والوكالات التابعة للدولة. يمكن لتصور المجتمعات بأنها مرتع إرهابي محتمل أن يشكل عقبة أخرى في بناء الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمعات المحلية. مثل هذا التصور من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق كافة الأبواب الممكنة للتعاون ما بين المجتمعات. لذلك، ينبغي على الدول تجنب خلق مثل هذا التصور عن طريق إرسال رسالة واضحة إلى المجتمعات المحلية أنها لا تستهدف مجتمعاتهم بسبب خصائصها الفريدة.

لا يمكن أن تعمل المؤسسات الامنية والرسمية لوحدها في المجتمعات المستهدفة وتضمن النجاح! في بعض المناطق وحيث كان للتطرف موقعه الاقوى كما في احياء معينة من درنة او بنغازي وربما مدن واحياء اخرى في مدن الغرب والجنوب وحيث قد يتم قبول وجهات النظر المتطرفة العنيفة لدى قطاعات من السكان لاسباب مختلفة وليس بسبب التضليل بالضرورة وفقط، لا بد للمؤسسات المعنية من أن تتبني سياسة واجراءات بناء الثقة مع مثل هذه المجتمعات. هنا يكتسي العمل مع سكان المجتمع المحلي وقادة المجتمعات المحلية اهمية خاصة في بناء الشعور بالهدف المشترك حول مكافحة التطرف العنيف. ليس مفيدا ان تصر المؤسسات الرسمية على تولي العمل مباشة بل ان دورها ينبغي ان يقتصر على المساعدة في بناء القدرات وتعزيز البرامج والمبادرات المحلية لمكافحة التطرف العنيف عن طريق العمل كميسرين ودعاة ومصادر للمعلومات لدعم الشبكات المحلية والشراكات على المستوى المحلي حيث يمكنها المساعدة في تنسيق الموارد، وتقديم الأموال، وتوفير التدريب.

ينبغي إشراك الشباب المستهدفين كشركاء نشطين في تصميم البرامج وتنفيذها لمكافحة التطرف العنيف. كما يجب على البرمجة الشبابية لمكافحة التطرف العنيف بناء ودعم مجموعات الشباب والأقران، فغالب اً ما يكون الشباب أكثر تقبلا لأقرانهم من الكبار. وفي الوقت نفسه، ينبغي إشراك الموجهين، والأسر، والمجتمعات المحلية في هذه البرامج، وقد أظهرت الأبحاث أن الرعاية، والتوجيه المتسق هي الأصول الأكثر فعالية للتنمية الإيجابية للشباب.

اخيرا .. لا بد من التذكير ان عملية مواجهة التطرف والارهاب لا يمكن ان تتجاهل جملة من الاعتبارات الاخلاقية وان لا تقع في فخ التهويل والانتقام. ذلك ان احد اهم عوامل النجاح هي جعل المجتمع كله مساندا لها ومؤيدا. لذلك اوصت الامم المتحدة الدول أن تأخذ في الحسبان العناصر التالية:

(أ) وضع الخطط الوطنية بطريقة متعددة التخصصات، بحيث تشمل تدابير مكافحة ومنع التطرف العنيف، بمساهمة من مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة الحكومية، مثل أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية ووزارات التعليم والشباب والشؤون الدينية، علاوة على الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الشباب، والأسر، والنساء، والقيادات الدينية والثقافية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص. وتشكل عمليات

تحليل العوامل المحلية والوطنية المؤدية للتطرف العنيف نقطة انطلاق هامة لوضع خطط وطنية؛

**(ب)** أن توطِّد الخطط الوطنية الميثاق الاجتماعي ضد التطرف العنيف بتعزيز احترام مبدأ المساواة أمام القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون في جميع العلاقات بين الحكومة والمواطن، وبتطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وكفالة صنع القرار على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي. وأشجع البرلمانيين على توفير الأساس التشريعي الوطني لخطط العمل الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف بما يتسق والتزاماتهم الوطنية والدولية، عند الاقتضاء.

**(ج)** التعاون مع الفريق العامل بالامم المتحدة والمخصص المعني بمنع التطرف العنيف استجابة لقرار الاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرار مجلس الأمن 2178 (2014). ويهدف الفريق العامل إلى دعم الأمين العام في جهوده الرامية إلى منع التطرف العنيف، لا سيما في وضع خطة عمله الرامية إلى منع التطرف العنيف.

وبينما ينبغي التذكير بضرورة وبأهمية وضع خريطة للتطرف وانتشاره وبناء قواعد بيانات تمكن من التعرف على الحجم والانتشار وأماكن التركز والعناصر المستهدفة وهي مقومات أساسية في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، فانه لا بد ايضا من الالتزام بعدم تجاوز الممارسات الحسنة العالمية الا بالقدر الضروري والحاسم. ومثلما قرر مؤتمر جنيف بشأن " منع التطرف العنيف: سبيل المضي قدما" والذي نظمته الأمم المتحدة بالشراكة مع حكومة سويسرا في أبريل 2016 فإن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز الحوكمة الرشيدة تدابير " تهيئ بيئة سوف تحد من جاذبية التطرف العنيف. وينبغي أن تكون جميع الاستراتيجيات والسياسات مرتكزة بشكل قوي على القانون الدولي لحقوق الإنسان وممتثلة له" وهنا يبدو واضحا ما يمكن تعليقه من اهمية على إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف.